

هل الازمة الاقتصادية في اميركا حقيقية أم مفتعلة؟

تشير معظم المؤشرات الى ان الازمة الاقتصادية التي حدثت في أميركا سنة ٢٠٠٨م هي حقيقية، ولو كانت الازمة حكومية لقل عنها أنها مفتعلة ولكنها نشأت من المؤسسات الخاصة، حيث أن المواطن الأمريكي كان يفترض من البنك حتى يشتري من الشركات العقارية بيتاً له عن طريق البطاقات الائتمانية (والذي يدعى الفيزا كارد). وكان سداد القروض العقارية يتم عن طريق البنوك التي تعتمد على أسعار الفائدة في تعاملاتها المالية. وكان سعر الفائدة يزيد بزيادة سعر العقار لكل سنة، وأدى ذلك في النهاية إلى عدم قدرة المواطن الأمريكي على سداد الرهن العقاري وعدم القدرة على الالتزام بالدفعات التي ألزم بها (وقد دُعي هذه الازمة بلؤمة الرهن العقاري)؛ مما أدى بالتالي إلى إنعدام السيولة في المصارف، وعدم القدرة على تمويل المشاريع الجديدة وانخفاض الطلب مع زيادة العرض، ومن ثم إعلان إفلاسها بشكل تدريجي مما أدى إلى كساد اقتصادي عالمي جديد

بدأت أزمة مالية عالمية في أيلول ٢٠٠٨ والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة ١٩٢٩م، ابتدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي ترتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد المصارف التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام ٢٠٠٨م إلى ١٩ مصرفاً، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها ٨٤٠٠ مصرفاً

ويمكن التعرف على هذه الأزمة من خلال النقاط الآتية:-

اولاً:- المراحل الرئيسية للأزمة:-

نوجز المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية العام ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة وبدأت تطال أوروبا:

ففي شباط ٢٠٠٧م: ولعدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد)، فأصبح يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة . وكذا لك في آب ٢٠٠٧م تدهورت البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة وقد أعلنت عدة مصارف كبرى في تشر بين الاول ٢٠٠٧م إلى كانون الاول ٢٠٠٧م انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري و في كانون الثاني ٢٠٠٨م) خفض الاحتياطي الاتحاد الفدرالي (البنك المركزي) معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى ٣.٥٠%، وهو

الازمة المالية الامريكية

إجراء ذو حجم استثنائي. ثم جرى التخفيض تدريجياً إلى ٢% بين شهري كانون الثاني ونهاية نيسان.

أما في آذار ٢٠٠٨م: تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق التسليفات. و (جي بي مورغان تشيز) يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي (بير ستيرنز) بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

وقد وضعت وزارة الخزانة الأمريكية المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري (فريدي ماك) و (فاني ماي) تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود ٢٠٠ مليار دولار. واعترف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه في ١٥ أيلول، ٢٠٠٨م: بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك "ميريل لينش". وما يقارب عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال ٧٠ مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف. إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

ثانياً:- خطة الإنقاذ المالي الأمريكية

هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون، وذلك لإنقاذ النظام المالي الأمريكي، بعد أزمة الرهن العقاري، والتي ظهرت على السطح سنة ٢٠٠٧م، واستمرت تداعيات أزمة الرهن العقاري حتى العام ٢٠٠٨م. ولقد أثرت أزمة الرهن العقاري على قطاع المصارف والأسواق المالية الأمريكية مهددةً بانهيار الاقتصاد الأمريكي، وتداعي الاقتصاد العالمي.

وتهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية، والتي تعود إلى دافعي الضرائب؛ كما تهدف إلى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.

كما وضعت الخطة التي جاءت لمواجهة أخطر أزمة عقارية شهدتها الولايات المتحدة منذ تعرضها لأزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩م، لمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد أقساطهم عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانات عامة.

ولقد عارض الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في بداية الأمر خطة الإنقاذ المالي، حيث اعتبرها لإنقاذ المقترضين والمقرضين الذين لا يشعرون بالمسؤولية، ولكنه بعد ذلك تراجع عن التهديد باستخدام الفيتو (حق النقض) ضد الخطة بعد قول وزير الخزانة الأميركي هنري بولسون بأن دعم الشركتين (فاني ماي وفريدي ماك) هو أمرٌ ضروريٌّ لتهدئة الأسواق المحلية والخارجية.

وأعتمد مجلس الشيوخ نص خطة الإنقاذ بأغلبية ٧٢ صوتاً مقابل معارضة ١٣ صوتاً عقب موافقة مجلس النواب

الازمة المالية الامريكية

ثالثاً :- مبدأ الخطة

تقوم الخطة على شراء الديون الهالكة التي تقوض مضاجع السوق المالية الأمريكية وتهدد بانهيائها، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهونات العقارية التي أعتمدها المضاربون الماليون في بورصة وول ستريت. وينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأمريكي على مهلة لهذه الخطة تنتهي بتاريخ ٣١ كانون الاول ، ٢٠٠٩م، مع احتمال تمديدتها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتباراً من تاريخ إقرار الخطة.

وتضمنت خطة الإنقاذ أيضاً جانباً خاصاً بشركتي (فاني ماي وفريدي ماك) كبرى شركات التمويل لقاء الرهن والمعروضتين للإفلاس، بعدما شارفتا على الانهيار مطلع شهر آب. وتملك وتدعم الشركتان المتضررتان رهوناً عقارية قيمتها خمسة تريليونات دولار تعادل نحو ٥٠% من الرهون العقارية في الولايات المتحدة.

وبموجب الخطة تضمن إدارة الإسكان الفدرالية زيادة سقف القروض التي تشتريها الشركتان إلى ٦٢٥ ألف دولار.

رابعاً:- من أهم البنود لخطة الإنقاذ المالي الأمريكية

١- السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة مليار دولار، وتكون مرتبطة بالرهن العقاري. ويتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى ٢٥٠ مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى ٣٥٠ مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ ويملك أعضاء الكونغرس الأمريكي حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمائة مليار دولار. ويجب مساهمة الدولة الأمريكية

في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.

٢- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، لوضع خطط مماثلة. ولرفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى ٢٥٠ ألف دولار لمدة عام واحد.

٣- منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات وتحدد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم مع منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار

٤- يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الا احتياطي الفدرالي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة. ويحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.

خامساً:- الآراء المؤيدة لخطة الإنقاذ

أعتبر بعض الاقتصاديين الخطة علاجاً جراحياً يقدم حلاً شاملاً من خلال إنقاذ الوضع المالي وضمان عدم انتقال المشكلات التمويلية إلى الشركات لتقتصر كما هي الآن على القطاع المالي فقط. و تضمنت الخطة- تقديم علاجاً للمشكلات من حيث معاقبة من كانوا مسؤولين ثم إيجاد الحلول لسد الثغرات المتعلقة بارتفاع أسعار العقارات بعدما

الازمة المالية الامريكية

جرت البنوك وراء الأسعار المرتفعة، كما تؤكد ضرورة تحديد دور أسواق المال والمضاربات بالنسبة لبيع الأوراق الآجلة. بذلك سوف تساعد الخطة شركات القطاع المصرفي لأن نظام التأمين على الودائع في أميركا يغطي ودائع الأفراد فقط ولا يوجد تعويضات للشركات.

سادساً:- الآراء المعارضة لخطة الإنقاذ

يرى الكثير من الأميركيين أنه يتعين على بورصة وول ستريت أو حي المال الأميركي أن يقوم بحل مشكلاته بنفسه. وقد أبدى الكثير من الأميركيين نواباً ومواطنين خشيتهم من الثمن الذي سيتحمله دافعو الضرائب الأميركيون. ويعتقد عدد كبير من الأميركيين بأنه لا توجد ضمانات كافية لإنجاح الخطة، ويعتبرونها تبديداً للأموال العامة. وأن هذه الخطة ستفيد البنوك على المدى القصير في التخلص من أعباء الديون المعدومة والاستثمارات العاطلة، لكن مع وجود شكوك في إمكانية أن تعود أسعار هذه الأصول إلى الارتفاع في المستقبل. وقد تحفظوا بعض النواب والأعيان في الكونغرس على قيمة الخطة البالغة سبعمائة مليار دولار. والبعض الآخر طالبوا بالحصول على تأكيدات و ضمانات بأن الخطة ستفيد أصحاب المنازل الأميركيين العاديين، كما ستفيد بورصة وول ستريت. وستمنح الإدارة الأمريكية هامشاً كبيراً في تحديد المؤسسات المالية التي ستستفيد منها، بدون استبعاد صناديق الاستثمار التي تنطوي على مجازفات

انعكاسات الأزمة المالية الأمريكية على الأسواق العربية

بقيت الآثار المباشرة للأزمة المالية والعقارية التي تمر بها الأسواق الأمريكية منذ عدة أشهر محدودة على مستوى الدول العربية وخاصة الخليجية منها لمدة طويلة . لكن الأمر اختلف إلى حد ما عندما تم الإعلان عن إفلاس مصرف الاستثمار الأمريكي العملاق ليمان براذرز. هذا الإعلان تلاه خبر كون أرباح بنك أمريكي آخر وهو جولد مان ساكس خلال الثلاثة أشهر الأخيرة قد لا تصل إلى ثلث المستوى المتوقع. ووصلت انعكاسات هذه التطورات، وإن بشكل طفيف، إلى السوق العربية حيث تراجع أسهم بنك الخليج الأول وهو ثاني أكبر بنك في الإمارات من حيث القيمة السوقية، بما يقارب ٥.٥ بالمائة فقط. وهذه نسبة قليلة جدا إذا ما تم مقارنتها بنسب تراجع مؤشرات البورصة في أمريكا، والتي تشهد أكبر خسائرها منذ أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

تأثر الاستثمارات الأجنبية في الخليج وأسواق النفط

أنها أدت بالدول الخليجية المصدرة للنفط إلى التفكير في هشاشة سوق النفط، حيث دفعها تراجع مستويات المضاربة في أسواق النفط الدول إلى تخفيض سعر النفط. كذلك انعكس تأثر الاستثمارات الخاصة بالأزمة العقارية على الخليج كما يوضح الاقتصادي (إيكارد فورتس) قائلاً: " عانى أولئك الذين استثمروا أموالهم في الأسواق الأمريكية من خسائر كبيرة. لكن الأزمة المالية قد تنعكس على أسواق دول الخليج أيضا لوجود عدد كبير من المستثمرين الأجانب هناك". وحسب قوله فهؤلاء المستثمرين الأجانب استثمروا أموالهم أيضا في أسواق أمريكية . لذا تضطروهم الأزمة المالية الحالية لسحب أموالهم من الخليج لتغطية خسائر تكبدوها في دول أخرى مستنها الأزمة بشكل أكبر، مما قد يحد من السيولة المتوفرة في دول الخليج العربي.

الازمة المالية الامريكية
